

التبليات في زكاة الاثمان

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ

الشيخ محمد حسنين مخلوف

المدوى

(وكيل الازهر ومدير المعاهد الدينية سابقا)

- | | |
|---|---|
| ١ | التقيد الخالص |
| ٢ | التقيد المغشوش |
| ٣ | الفلوس النحاسية ومكروها كالنيكل |
| ٤ | السكروانك والبالود المتعامل بها في بعض البلاد |
| ٥ | الاوراق المالية « البنك نوت » |

﴿ حقوق الطبع محفوظة المؤلف ﴾

الطبعة الاولى

(سنة ١٣٤٤ هـ)

مطبعة المفاصل بمصر قسم المطابع

التبديان في زكاة الاثمان

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ

الشيخ محمد حسنين مخلوف

المدوي

(وكيل الازهر ومدير المآهد الدينية سابقا)

- ١ النقد الخالص
- ٢ النقد المغشوش
- ٣ النملوس النحاسية ونحوها كالنيكل
- ٤ السكوات والبلود المتعامل بها في بعض البلاد
- ٥ الأوراق المالية « البنك نوت »

﴿ حقوق الطبع محفوظة المؤلف ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

(سنة ١٣٤٤ هـ)

مطبعة المآهد بمبوارفسم الجاية بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمدنا لله والصلوة والسلام على نبيه ومجتهباه فيقول العبد الفقير
الى مولاه الرؤف محمد بن حسين بن محمد مخلوف العدوي المالكي قد
كثر سؤال الناس حديثاً عن زكاة الأوراق المالية المسماة بنك نوت
وقديماً عن الدلوس النحاسية والكواغد وقطع الجلود وقوالب الملح التي
يتعامل بها أثماناً في بعض البلاد كما يتعامل بالدراهم والدنانير وكنت كتبت
في ذلك رسالة طبعت في شهر جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ إلا أنها لم تجمع
اطراف الموضوع فانتهزت فرصة هذا الوقت واتمممتها في مختصر مفيد
سميته التبيان في حكم زكاة الأثمان وأسأل الله تعالى أن ينفع به وهو حسبي
ونعم الوكيل

تمهيد

(١) (معنى الزكاة)

أعلم ان الزكاة في اللغة الطهارة والتماء والبركة والمدح وقد ورد استعمالها
هذه المعاني في القرآن والحديث فمن ذلك قوله تعالى قد أفاح من زكاتها
أى طهرها من الادناس وقوله تعالى قد أفاح من تزكى أى تطهر من
الشرك والمعاصي وقال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها
وفي الحديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب
الا كأنما يضعها في كف الرحمن فير بيها له كما يرى احدكم فلوله او فصميله
حتى يكون كالجبل ووضعها في كفه جل شأنه كما في نهاية ابن الاثير كناية
عن محل قبول الصدقة فكأن المتصدق وضع صدقته في محل القبول

والاثابة والا فلا كف لله ولا جارحة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .
والعنى انه تعالى لا يزال ينظر الى الصدقة فيكسبها نعت الكمال حتى تنتهى
بالتضعيف الى أن تصير كالجبل فى الثقل فى الميزان أو فى ثواب الصدقة
بمثله وهذا عام فى كل صدقة سواء كانت واجبة كما فى زكاة المال والحرب
والماشية وكما فى زكاة الفطر أو مندوبة كما فى سائر الصدقات والتبرعات
التي تصرف فى وجوه الخير والبر وقد سمي الله تعالى الجزء المخرج فى الزكاة
الواجبة صدقة فقال إنما الصدقات للفقراء الآية وذلك لان صاحبها يصدق
باخراجها أمر الله تعالى بذلك ولانها دليل على صدق ايمانه كما جاء فى
حديث صحيح الصدقة برهان اى دليل على صحة ايمان صاحبها ومساواة
ظاهره وباطنه كما سماه تعالى حقما فقال وآتوا حقه يوم حصاده ونفقة
بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله
فبشرهم بعذاب اليم . وسمى زكاة لانه يبارك فى المال المخرج منه كما اشار
اليه صلى الله عليه وسلم بقوله مائة ص من صدقة ولانه يزكو عند الله
وينمو ويضاف لصاحبه كما جاء فى الحديث حتى يكون اكبر من الجبل
ولان صاحبه يزكو بادائه ويظهر كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم وتزكهم بها ولانها تطهر المال وتنقيه من الخبث والآفت وقد
سماها النبي صلى الله عليه وسلم أوساخ الناس ولو بقيت فى المال لم تخرج
منه أفسدته وخبثته وقد قيل ان الزكاة الطاعة والاخلاص لان صاحبها
لا يخرجها الا من اخلاصه وصحة ايمانه لما جبلت عليه النفوس من حب
المال ولهذا لما توفى النبي صلى الله عليه وسلم منع اكثر العرب الزكاة وتميز
بها الخبيث من الطيب فكانت برهانا على صحة ايمان مخرجها واخلاصه
مميزة له عن غيره

وفي شرح العلامة القسطلاني على البخاري سمي بها ذلك اي سمي
الجزء المخرج عن المال أو البدن زكاة لانها تطهر المال من الخبث وتنقيه
من الآفات والنفس من رذيلة البخل ونشر بها فضيلة السكرم وتستجلب
بها البركة في المال ويمدح المخرج عنه وهي احد اركان الاسلام يكفر جاحدها
ويقاتل الممتنعون من أدائها وتؤخذ منهم وان لم يقاقلوا قهرا كما فعل
أبو بكر الصديق رضي الله عنه اه حق قال لعمر رضي الله عنهما حين
راجعه في ذلك والله لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه وكانت العقل تؤدي
مع الصدقات في عمده صلى الله عليه وسلم وفي روايه لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها وانما
قاتلهم لانكارهم وجوبها عليهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم على ان الامتناع
عن الاداء بعد طلب الامام مسوغ لمقاتلتهم وان اعترفوا بالوجوب كما
ذكره ابو بكر الجصاص

(٢) (حكمة مشروعة الزكاة)

والزكاة انما جعلت ركنا من اركان الاسلام ومبانيه مع انها تصرف
مالي وليست عبادة بدنيه لان الوفاء بكلمة التوحيد والشهادة بافراد المعبود
لا يتم الا بها وهي البرهان القائم على صحته لتعلقها بالمال الذي جبلت النفوس
على محبته كما يشير اليه قوله تعالى وتاكلون التراث اكلا لما وتحبون المال
حبا جما وقوله صلى الله عليه وسلم منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب مال
فامتحن الله تعالى عباده بتكليفهم بالزكاة في دعوى محبتهم له والتزامهم
توحيده فمن امثال امره بالاستئصال عن جزء من ماله الذي هو مرموقه
ومعشوقه فقد ادى شهادة التوحيد حتما وبرهن على صدق ايمانه حيث
اطاع الله تعالى وآثر محبته على محبة ماله ومن لم يمثل امره فدعواه مبتورة

ناقصه فان المحبة لا تقبل الشراكة والتوحيد باللسان قبل الجدوى والله يقول في كتابه العزيز ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ولانها من أعظم الادوية وانجعتها لشفاء النفوس من مرض البخل المهلك كما قال تعالى ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هؤخرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم اياكم والشح فانه اهلك من كان قبلكم حملهم على ان سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وانجاب المرء بنفسه

ولما كانت هذه جيلة للآدمي مضلة وغريزة مهلكة نهى الله ورسوله عن شدة الحرص والمباغة في الطاب وامر بالزكاة واثى على القناعة والسخاء والاقتصاد في المعيشة والرفق في الاتفاق فمما لهذه الشهوة الدائمة وعلاجا لهذا المرض الويل فقال صلى الله عليه وسلم طوبى لمن هدى للاسلام وكان عيشه كفافا وقنع به وقال الا أيها الناس اجمعوا في الطلب فانه ليس لعبد الا ما كتب له ولن يذهب عبد من الدنيا حتى يأتيه ما كتب له من الدنيا وهي راحة الى غير ذلك من الاحاديث الواردة في هذا الباب

ومع ذلك اذا وجد للانسان مال فينبغي ان يكون حاله الا يثار والسخاء واصطناع المعروف والتباعد عن الشح والبخل فان السخاء من اخلاق الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو اصل من اصول النجاة كما ان الشح اصل من اصول الشقاء فقد قال صلى الله عليه وسلم ان السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة بعيد من النار وان البخيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار وجاهل سخي

احب الى الله من عالم بخيل ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون
 وقد شرع الله الزكاة وقاية من هذا الشح المهلك وطهارة من صفة
 البخل الذميم فان حب الشيء لا ينقطع الا بقهر النفس على مفارقتها حتى
 يصير ذلك اعتيادا والنفوس في ذلك متناوثة فالزكاة بهذا المعنى طهارة اى
 تطهر صاحبها من خبث البخل المهلك وشكر أيضا لنعمة المال فان الله على عبده
 نعمة في بدنه ونعمة في ماله فالعبادات البدنية شكر لنعمة البدن والعبادات المالية
 شكر لنعمة المال وما أخس من ينظر الى الفقير وقد ضيق عليه الرزق واحوج
 اليه ثم لا يسمح نفسه بان يؤدي شكر الله تعالى على اغناؤه عن السؤال واحواج
 غيره اليه بحزء يسير من ماله ولذلك لما نزل قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين
 أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وذلك بالجهاد وهو مساحمة بالمهيج شوقا
 الى لقاء الله عز وجل والمساحمة بالمال أهون فهم هذا المعنى في بذل الاموال
 وانه جهاد تتفاوت فيه النفوس كما تتفاوت في جهاد العدو بل هو الجهاد
 الاكبر كما قال عليه الصلاة والسلام في رجوعه من احدى غرواته فرغنا
 من الجهاد الا صغر الى الجهاد الاكبر يعنى جهاد النفس وقتل شهواتها
 وانقسم الناس الى ثلاثة أقسام قسم صدقوا التوحيد ووفوا بعهدهم
 ونزلوا عن جميع أموالهم فلم يدخروا دينارا ولا درهما فابوا ان يتعرضوا
 لوجوب الزكاة عليهم حتى قيل لبعضهم كم يجب من الزكاة في مائتى درهم
 فقال أما على العوام بحكم الشرع فخمسة دراهم وأما نحن فيجب علينا بذل
 الجميع ولهذا تصدق أبو بكر رضى الله عنه بجميع ماله وعمر رضى الله عنه
 بشطر ماله فقال له عليه الصلاة والسلام ما أبقيت لاهلك فقال مثله
 وقال لابي بكر رضى الله عنه ما أبقيت لاهلك قال الله ورسوله فقال
 صلى الله عليه وسلم بينكما ما بين كلمتيكما فالصدق وفي تمام الصدق فلم
 يمسك سوى المحبوب عنده وهو الله ورسوله وقسم دون هذا وهم المسكون

بوالهم المراقبون مواقيت الحاجات ومواسم الخيرات فيكون قصدهم في
إدخار الاتفاق على قدر الحاجات دون التعم وصرف الفاضل من الحاجة
لوجوه البر متى ظهرت وهؤلاء لا يقتصرون على مقدار الزكاة والقسم
ثالث دون هذين وهو قسم العامة الذين يقتصرون على اداء الواجب فلا
يدون عليه ولا ينقصون منه ليخافهم بالمسال وميلهم اليه وضعف حبهم
لآخره

(٣) هل في المال حق واجب سوى الزكاة

وقد اختلف العلماء هل في المال حق واجب سوى الزكاة فذهب
جماعة من التابعين الى ان في المال حقوقا واجبة سوى الزكاة كالنخعي والشعبي
عطاء ومجاهد قال الشعبي بعد ان قيل له هل في المال حق سوى الزكاة قال
نعم اما سمعت قوله عز وجل وآتي المال على حبه ذوى القربى الآية واستدلوا
بقوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) وبقوله تعالى (وانفقوا مما رزقناكم)
زعموا ان ذلك غير منسوخ بآية الزكاة بل هو داخل في حق المسلم على
اسلم ومعناه انه يجب على الموسر مهما وجد محتاجا ان يزيل حاجته فضلا
عن مال الزكاة والذي يصح في الفقه من هذا الباب انه مهما ارهقته حاجة
كانت اذا لفتها فرض كفاية اذ لا يجوز تضييع المسلم (انظر الاحياء
لامام الغزالي)

اعلم انه لا خلاف في ان في المال حقوقا واجبة سوى الزكاة مثل الاتفاق
الى الوالدين وذوى القربى والمحارم عند العجز عن الكسب وما يحكم به
الحاكم والاتفاق على من ارهقته الحاجة ونحو ذلك من حقوق الضرورة
مثل صدقة الفطر والكنفارات والنذور فهذه ونحوها حقوق ثابتة في
السال بادلة من الشريعة خاصة او عامة وقد يتناول بعضها آيات الاتفاق

والإيتاء واحاديث الصدقة وبر ذوى القربى ونحوهم وليست منسوخة بالزكاة كما انه لا خلاف في ان في المال حقوقا سوى الزكاة منسوبة تدرج في هذه الآيات والاحاديث وغيرها مما ورد في الحث على البر والصدقة والترغيب في الاتفاق والمواساة وانما الخلاف في مثل الاتفاق على ذوى الحاجات اذا لم تبلغ بهم الحاجة حد الضرورة كما اشار اليه الامام الغزالي وفي صدقات كانت واجبة ابتداء باسباب من قبل من تجب عليه تقتضى لزوم اخراجها كما اشار اليه العلامة الجصاص وفي حقوق الابل كما سيأتى فليل انها واجبة لم تنسخ بالزكاة لقوله تعالى واتى المال على حبه ذوى القربى واليتامي والمساكين الآية وقوله تعالى (واتفقوا مما رزقناكم) وقوله تعالى (وفي اموالهم حق للسائل والمحروم) وما روى عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى وأتى المال على حبه ذوى القربى الآية وما روى عن ابى هريرة رضي الله عنه انه قال ومن حقها اى الماشية ان تحلب على الماء قال ابو نعيم يوم ورودها ليحضرها المساكين النازلون عليه ومن لا ابن له فيعطى من ذلك اللبن ولان فيه رفقا بالماشية وما روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حقما فسئل عن ذلك فقال اطراق فخاها واعارة ذلولها الحديث وقوله عليه السلام لا يؤمن بالله واليوم الآخر من بات شبعاً وجاره طار وقوله عليه السلام على كل مسلم صدقة فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد قال يعمل بيده ويتصدق قالوا فان لم يجد قال يعين ذى الحاجة الملهوف قالوا فان لم يجد قال فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فان له صدقة اخرج به الشيخان

وذهب الجمهور الى عدم وجوبها وان الصدقات الواجبة منسوخة بالزكاة لما روى عن علي رضي الله عنه مرفوعا نسخت الزكاة كل صدقة وليس في قوله تعالى (وآتى المال على حبه ذوى القربى) دليل على الوجوب وانما هو

حدث على الصدقة ووعد بالثواب عليها وذلك لانا اكثر ما فيها انها من البر وكذلك لادليل فيما ذكره على الوجوب لان الاتفاق والحق يكون واجبا ويكون مندوبا ولان على في الحديث الاخير ليست للوجوب بل لما كيد النذب وفي حجة الله البالغة ان العرب في الجاهلية كانت فيهم الزكاة وكان المعمول عندهم منها قرى الضيف وابن السبيل وحمل الكل والصدقة على المساكين وصلة الارحام والاعانة على نوائب الحق وكانوا يمدحون بها ويعرفون انها كمال الانسان وسعادته قالت خديجة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدء الوحي فوالله لا يخزيك الله ابدا انك لتصل الرحم وتفري الضيف وتحمل الكل وتعين على نوائب الحق اه وقيل ان ذلك كان من شريعة ابراهيم عليه السلام فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم وفرضت الزكاة في الامم اثناني من الهجرة وبينت مصارفها بقي ما عداها على النذب اذا لم يبلغ حد الضرورة فتكون الزكاة ناسخة لوجوبه واخرج البخاري عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله رأيت أشياء كنت اتحنت بها في الجاهلية من صدقة وعناقة وصلة رحم فهل فيها من اجر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسلمت علي ما سلف من خير

(٤) (انواع الحقوق المندوبة)

ومما تقدم يعلم ان الحقوق الواجبة في المال متنوعة الى زكاة وغيرها وان الحقوق المندوبة كثيرة وبها واسع ومنها ما يدخل في الصدقة ومنها ما لا يدخل فيها كالهدايا ومواساة الاخوان والاتفاق في المصالح العامة فان كل ذلك مطلوب شرعا وحق ثابت في المال ومراتبه متفاوتة بتفاوت ظروفه واحواله وتقدم ابوابه بعضها على بعض في الصرف يحتاج الى تحرر دقيق وتقدير صائب يرجع فيه الى ميزان العقل الصحيح والشرع الصريح والشرعية

الغراء لم تهمل بيان وجوه الخير واصناف البر وما ينبغي ان يصرف فيه وما لا ينبغي وما يقدم فيه الاتفاق وما يؤخر فمن ذلك قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب واقامة الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم ادا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون) فان هذه الآية كما ترى مشتملة على خمس عشر خصلة من افضل وجوه البر والطاعة لان الخمسة الاولى منها متعلقة بالكمالات النفسية التى هى من قبيل صحة الاعتقاد والعلم والسته التى بعدها المشار اليها بقوله تعالى وآتى المال على حبه الى قوله وفى الرقاب متعلقة بالكمالات النفسية التى هى من قبيل حسن المعاشرة والاربعة الاخيرة متعلقة بالكمالات الانسانية التى هى من قبيل تهذيب النفس فمن عمل بهذه الآية على الوجه الذى اشارت اليه فقد استكمل الايمان ونال اقصى مراتب الايقان ولذلك قال تعالى فى تكميلها اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون وقدم فى الآية صنف ذوى القربى على غيره لان ايتاءهم اهم وافضل فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح وعن سليمان بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة على المسكين صدقة واحدة وعلى ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة (والسائل) الطالب للطعام وان كان غنيا الا ان ما عنده لا يكفيه لحاجته فقد قال صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس كما روى عن فاطمة بنت حسين ابن على وعن ابي هريرة رضى الله عنهما (وفى الرقاب) اى رقاب المكاتبين بفكها او ابتياع الرقاب لتعتقها او رقاب الاسارى بفكها من الاسر (والبأساء) الفقر (والضراء) السقم والوجع (وحين البأس) وقت القتال

وجهاد العدو وهذه الآية في كتاب الله تعالى نظائر كثيرة في طلب تكميل
 الانسان وسعادته وتهذيب اخلاقه وحسن معاشرته ومن ذلك قوله تعالى
 (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامي
 والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل
 وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا الذين يدخلون
 ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله واعتدنا للكافرين
 عذابا مهينا والذين ينفقون اموالهم رياء الناس ولا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا وماذا عايمهم لو آمنوا بالله
 واليوم الآخر وانفقوا مما رزقهم الله وكان الله بهم عليما)

فلينظر فيما اشتملت عليه هذه الآيات الشريفة من فرائض الشريعة
 وآدابها في انواع العبادات والمعاملات واخرج البخارى عن حكيم بن حزام
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اليد العليا خير من السفلى وابدأ بمن
 تعول وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رجل يا رسول الله عندى دينار
 قال تصدق به على نفسك قال عندى آخر قال تصدق به على زوجتك قال
 عندى آخر قال تصدق به على ولدك قال عندى آخر قال تصدق به على خادمك قال
 عندى آخر قال أنت ابصر به والآيات والا حاديث فى هذا الباب لا تكاد
 يحصر فينبغي لكل متصدق يريد وجهه الله فى صدقاته ان يتعرف هذا الباب ويسلك
 بها هذا السبيل ليهتدى بهدى الله فى عمله ومن يعتصم بالله فتد هدى الى
 صراط مستقيم

وينبغي للمتصدق ان يخرج من ماله اطيبه وان يبذله بسماحة وسيخاء
 ابتغاء مرضاة الله تعالى برفقاً بالفقراء والمحتاجين وان لا يبطل صدقته
 بالرياء والمن والاذى ويستعين على ذلك بأسرارها كما يشير اليه قوله تعالى
 (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى ينفق ماله

رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فله كمثل صفوان عليه تراب
فاصابه وابل فتركه صليدا لا يقدر ون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي
القوم الكافرين) وقوله تعالى (ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء
مرضاة الله وتثبيتا من انفسهم كمثل جنس برية اصابتها وابل فانت
الكلها ضعفين فان لم يصيبها وابل فظلس والله بما تعملون بصير) وقوله تعالى
(يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض
ولا يتمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه الا ان تغمضوا فيه
واعلموا ان الله غنى حميد) وقوله تعالى (ان تبدوا الصدقات فنعما هي
وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم)
وكذلك يجب على الماركي ان يتقى وعيد قوله تعالى (الذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب أليم يوم يحمي عليهم
في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم
لانفسكم فذوقوا ما كنتم تسكنون) وفي حديث عمر رضى الله عنه أبا
مال ادبت زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا في الارض وايتا مل لم
تؤد زكاته فهو كنز يكوى به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال
عليه الصلاة والسلام ولا ياتي احدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبتة
لها اعمار (١) فيقول يا محمد فاقول لا أملك لك شيئا قد بلغت ولا ياتي
بغير يحملها على رقبتة له رغاء فيقول يا محمد فاقول لا أملك لك شيئا قد
بلغت وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع (٢)

(١) بضم المثناة التحتيّة وفتح المهملة اى صوت

(٢) الشجاع الحية الذكر والاقرع الذى لا شعر على راسه لكثرة سمه وطول عمره

له زببتان (١) يطوقه يوم القيامة ثم ياخذ بلهزمته يعني شذقيه ثم يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة (الى غير ذلك من الآيات والاحاديث الواردة في الحث على فعلها والوعيد على تركها لكونها عمادا من عماد الاسلام وفريضة من فرائضه المحسنة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ولا يظلم ربك احدا

(٥) (فرض الزكاة)

وقد فرض الله الزكاة بعد الصلاة في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض صوم رمضان وقرنها بها في كثير من المواضع فقال اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال تعالى (فان تبوءوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة نخلوا مسبلهم) وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان رواه الشيخان وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وانى رسول الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقراءهم رواه الشيخان

(٦) (تنفيذ نظام الصدقات والقيام بوظيفة الحسبة)

ولو نفذ المسلمون هذا النظام المحكم الذى بينته الشريعة الغراء فيما يتعاق بالمال فاخرجوا زكاته وتصدقوا منه على الفقراء وانفقوا مما رزقهم الله فى وجوه البر والخير لرايت بينهم من التالف والتعاون والتراحم والتواصل ما يسعد حالهم ويعلى شأنهم وينزع من صدورهم غل البغضاء واضعان الشرور ويغنيهم عن كثير مما يعانون الآن من المتاعب فى سبيل الدود عن الانفس والاموال ودفع غائلة الاشتراكية والشيوعية التى كادت تدب فى بلاد الاسلام ويضرم سعيرها فى قلوب العمال والفقراء ما يجدونه فى الاغنياء من الاثرة وحب الذات واكتنار الاموال واغتتيال حق المحتاجين فيها وناهيك بما تحمله هذه المبادئ من شرور مستطيرة واططار اجتماعية جمّة ولذلك جاءت الشريعة بهذا النظام المالى المحكم لتدرا عن جماعة المسلمين مثل هذا الخطر العظيم

الا ان المسلمين اهملوا تنفيذه اهمالا كما اغفل ولاية الامور وظيفته الحسبة والرقاب وهى لا بد منها فى الاحتفاظ بكيان الشريعة واقامة حدودها وشرعها وتعاليمها وتعويد الناس على حب الاستقامة والعمل والاخذ بامر الدين ونواهيه وقد كانت هذه الوظيفة حية فى صدر الاسلام والدين غض طرى يتولاها الخلفاء الراشدون فمن بعدهم من عدول الولاية فكان عمر رضى الله عنه يجوب الاسواق بدرته ويتفقد التجار ويختبر اوزانهم ومكاييلهم وكيف يبيعون ويشترون ويضرب بالدرّة من خالف احكام الشريعة فى معاملته وقيمه من السوق تاديبا له وزجرا لغيره ودرعا لشره عن الناس وكانوا يرسلون عمال الصدقات لجباية الزكاة ويجبرون من وجبت عليه على ادائها لصرفها فى مصارفها المشروعة

وكل ذلك صيانة للتشريع من عبث الاهواء وتماون النفوس فان

الشرائع مالم يحطها سياج من هذه القوة تنفصم عراها عروة عروة لميل النفوس بطبيعتها الى الانفلات من قيود التكاليف ونزوعها الى الشهوات المحضنة ولذلك وجب أن يعتضد وازع الدين والعقل بوازع الساطان والقوة وقد قال مالك رضى الله عنه لا يصلح آخر هذه الامة الا بما صلح به اولها وانما كان صلاح اولها باتباع أحكام الدين التي تعتمد في تنفيذها وخضوع الامة لها على وظيفة الرقاب العام والارشاد الدائم والاهل بالمعروف والنهي عن المنكر بالحجة تارة وبالقوة التنفيذية تارة أخرى وهذه القوة هي البرهان القاطع الذي تعتمد عليه الدعوة الى الله تعالى ولقد أهمل هذا الواجب الاكيد مع مزيد الخلل عليه في الشريعة الغراء فصار الناس كما ترى ما بين تارك صلاة وزكاة وصوم وحج وشارب مسكر ولاعب ميسر وشاهد زور ومطفف كيل وغاش وزن وآكل ربا وآخذ رشوة وداع الى بدعة وطاعن على السلف وقاتل نفس بغير حق ومؤذ للخلق وواقع في الاعراض ومعين على الآثام وقاطع للارحام ومرهق للمسكين وقاهر لليتيم وناهر للسائل ونفور بالمعاصي واعان وخاش وكذاب ومغتاب وجبار ومتكبر وحاكم بغير ما أنزل الله ومفت بغير ما شرع الله ومحتال على اسقاط فرائض الله ومولحد وقائل على الله ورسوله مالا علم له به ومقدم رأيه وذوقه وسياسته على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورائه الى غير ذلك من المساوئ والذائل التي بلى بها المسلمون وما كانت أحد يجرؤ في صدر الاسلام ان يلتم بشيء من هذه المفاسد الا خفية أو بين افراد فاصبح الناس يسارعون اليها جهارا وبين الجماعات فبعد تغلب هذه الرذائل وانتشارها الى هذا الحد في طبقات الامة لا استطاع كبح جماحها وردّها الى الدين بهجرد الوازع الديني بل لابد من تمضيده بوازع الساطان واحياء وظيفة الرقاب العام كما كان

عليه الخلفاء الراشدون ومن اهتدى بهديهم والله يهيء لنا من أمرنا رشداً) انظر رسالتنا القول المبين في حكم المعاملة بين الاجانب والمسلمين (اذا تمهد هذا فاعلم أن ما جرى به التعامل بين الناس وأشار الفقهاء لحكمه من صنوف الأثمان خمسة أنواع (الأول) النقد الخالص كالذهب والفضة (الثاني) النقد المغشوش والناقص (الثالث) الفلوس المتخذة من سائر المعادن غير الذهب والفضة (الرابع) الكواغد وقطع الجلود ونحوهما مما يتعامل به في بعض البلدان كالنقد (الخامس) الأوراق المالية المتداولة لأن المسماة بذلك نوت وسنبيتها على هذا الترتيب في خمسة مطالب

(٧) المطلب الأول

في زكاة النقد الخالص

وهو الأثمان المطلقة التي نوه الشرع بها كنابا وسنة واجمع الكل على وجوب زكاتها وهي الذهب والفضة المعدن للنماء والتجارة بأصل خلقتهما التي لا تصلح للانتفاع بعينها في دفع الجوائج الأصلية وقد حرم الشارع استعمالهما على المذكور في غير ما أعداله دون سائر المعادن الا في احوال نادرة ايماء لهذا الأعداد المذكور وهذه لا تراعى في زكاتها باعتبار الوزن والعدد بدون مراعاة اوصافها الخلقية من جودة اورداة او الطارئة من سكة او صياغة اذ لو اعتبر ذلك لكان رجوعا الى اعتبار قيمتها والشرع انما ناط الزكاة بعينها كالخزف والنعم فاذا بلغت الفضة مائتي درهم شرعى وزن الدرهم خمسون وخمسا حبة من الشعير الوسط وبلغ الذهب عشرين دينارا شرعيا وزن الدينار اثنان وسبعون حبة من وسط الشعير وجبت الزكاة فيهما باخراج خمسة دراهم من الفضة ونصف دينار من الذهب كما في حديث ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة والواقية اربعون درهما بالاجماع وروى الحسن بن عمار

عن علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال هاتوا زكاة الذهب من كل عشرين دينارا نصف دينار وروى عن علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس عليك في الذهب زكاة لم يباغ عشرين مثقالا فاذا باغ عشرين مثقالا ففيه نصف مثقال والمثقال هو الدينار وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كان لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار رواه أبو داود والاصل اخراج الزكاة من محل الوجوب وهو النصاب كما يؤخذ من هذه الآثار وكما يدل عليه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فان كلمة من تبعض فيقتضى أن يكون الواجب به من النصاب وقوله صلى الله عليه وسلم خذ من الذهب والذهب ومن الفضة الفضة ودن الابل الابل الحديث فلا يخرج جزء النعير من غيره ولا يعدل عن هذا الاصل الا بدليل مخصص أو ناسخ كما ذهب اليه الشافعية حيث قالوا ان الواجب أداء الزكاة من عين النصاب للدليل المار فلا يجوز غيره ولا يصح التميل لانه مبطل حكم النص وجوز المالكية اخراج البديل نمنا أوقية في بعض الحبوب والثمار كالقول الاخضر والزيتون على تفصيل في ذلك واخراج صنف عن آخر فيما يضم بعضه لبعض لا اعتباره جنسا واحدا كاخراج الذهب عن الورق وعكسه باعتبار صرف الوقت بل جوزوا مع الكراهة اخراج النملوس النحاس عن الذهب والفضة على المشهور بناء على انها نقد كما في منح الجليل وغيره وذلك استثناء من الاصل المذكور لدليل صح عندهم وذهب أبو حنيفة الى أن الواجب في الدراهم والدنانير وكذا في أموال التجارة الجزء من حيث المعنى وهو المالية دون الصورة أي من حيث انه جزء من النصاب بدليل انه يجوز أداء الشاة عن خمس من الابل وان لم تكن جزءا منها وتعليق

الحكم بكونه جزءا كما تشير اليه الآية والاحاديث المارة انما هو للتيسير
 لا للتخصيص لان الاداء من الجزء أيسر غالبا حتى ان الاداء من غير
 الجزء لو كان ايسر مال اليه والمنصوص عليه معلول بمطابق المألية ولذلك
 صار اداء القيمة مثل اداء الجزء من النصاب من حيث انه مال وقال
 صاحباه ان الواجب هو الجزء من النصاب معنى وصورة لكن يجوز اقامة
 غيره مقامه من حيث المعنى ويبطل اعتبار الصورة باذن صاحب الحق
 وهو الله سبحانه وتعالى فان الشارع اثبت للعبد ولاية اداء القيمة اما
 تيسيرا واما تمثلا للحق والتيسير له في الاداء دون الواجب وكذا الحاجة الى
 نقل الحق الى مطلق المال انما هي وقت الاداء الى الفقير وينبنى على الخلاف
 ان كور جواز دفع القيم والابدال عند الحنفية وعدم جوازه عند الشافعية
 راجع بدائع الصنائع

(٨) وهل زكاة النقدين معاملة بالتمنية ﴿﴾

وهل الزكاة المتعلنة بالنقدين معاملة بالمألية والتمنية أى ان وجوب الزكاة
 فيها انما هو لكونهما مائنا ماليا أو ليست معاملة بذلك بل هي متعلقة بعينها
 أى كونها ذهبا أو فضة أو نمنا باصل خلقتهما لم نر من صرح بهذا
 الخلاف ولكن في كلام بعضهم ما يشير اليه ويؤيده وجود خلاف في الفلوس
 الجرد هل تجب فيها الزكاة أولا وان كان الراجح من مذهب مالك عدم
 وجوب الزكاة فيها فان هذا الخلاف مع عدم ورود النص فيها يدل على
 وجود خلاف في تعليل زكاة النقدين فان كانت معاملة دخولها القياس والا
 فلا وسياً في الخلاف في تعليل زكاة الخبواب والثمار وانفقوا في زكاة الماشية
 على أنها غير معاملة ولله لاختلاف جزء الزكاة المخرج فيها مع النص على
 عدم وجوب الزكاة في غيرها من أنواع الحيوان فلا يتأني فيه القياس

(٥) ﴿ تقدير النصاب بالريال واجنه ﴾

قدر بعضهم نصاب الذهب بثلاثة عشر جنيها من الجنيه المجيدى وبائى عشر جنيها وثمان من الجنيه الافرانكى وبائى عشر جنيها الاثمنا من الجنيه المصرى وخمسة عشر جنيها من الجنيه المسمى بالبننتو ونصاب الفضة الخالصة من الريال المصرى باثنين وعشرين ريالا وربع ويتجرى الضبط من موضعه فيجب فى كل منهما بكال الحول ربع عشر النصاب وما زاد عنه فيحسابه

﴿ المطلب الثانى ﴾

فى زكاة النقد المعشوش والناقص

وهى الاثمان المقيمة أى الدراهم والدنانير المخلوطة بنحو نحاس أو رصاص أو الناقصة الوزن مذهب مالك فيها انها ان راجت رواج الاثمان الكاملة بحيث لا يحطها النش أو النقص عن قيمه الكاملة ولا عن اطلاق اسم الدراهم والدنانير عليها فانها تزكى زكاة الخالصة الكاملة وان لم ترج رواج الكاملة حسب فى المعشوش خالصة على تقدير التصفية واعتبر فى الناقص التكميل بزيادة درهم أو دينار أو أكثر حتى كملت زكيت والا فلا فاذا كان المشرون بنقصها انما تروج رواج تسعة عشر لم تجب الزكاة فيها الا اذا زيد عليها ما يكملها وذكر ابن عبد البر كما فى نيل الاوطار اخلافا فى الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرها من دراهم البلدان وحكى فى البحر عن مالك أنه يغتفر نقص الحبة والحببتين وقال المؤيدبان والامام يحيى انه يغتفر اليسير وقدره الثانى بالعشر فما دونه وفى البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف اه ومذهب الحنفية كما فى بدائع الصنائع أنه اذا كانت الدراهم

مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فكذلك أى تزكى زكاة الخالص لان الغش فيها مغمور مستهلك كذا روى الحسن عن أبي حنيفة قال لان الغالب فيها كلها الفضة وما تغلب فضته على غشه يتأوله اسم الدراهم مطلقا والشرع أوجب الزكاة باسم الدراهم وان كان الغالب الغش فان كانت أثمانا رائجة او كان يسكنها للتجارة تعتبر قيمتها فان بلغت قيمتها مائتي درهم من أدنى الدراهم التى تجب فيها الزكاة وهى التى الغالب عليها الفضة تجب فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن أثمانا رائجة ولا معدة للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يباع مائتي درهم بان كانت كثيرة لان الصفر النحاس لا تجب فيه الزكاة الا بنية التجارة والفضة لا يشترط فيها نية التجارة فاذا أعدّها للتجارة اعتبرنا القيمة كمروض التجارة واذا لم تكن للتجارة ولا أثمانا رائجا اعتبرنا ما فيها من الفضة اه وهذا ظاهر في أن كون المغشوش ثمنًا رائجا بمثابة اعداده للتجارة ولو غلب غشه وفي الهداية اذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب عليه الغش فهو في حكم العروض يعتبر ان تباع قيمته نصابا لان الدراهم لا تخلو من ذليل غش لانها لا تنطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو أن يزيد على النصف اعتبارا للحقيقة الا أن في غالب الغش لا بد من نية التجارة كما في سائر العروض الا اذا كانت تخلص منها فضة تباع نصابا لانه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة وفي حاشية شلبي مانصه قوله كما في سائر العروض الخ يعنى انها اذا لم تكن للتجارة ينظر الى ما يخلص منها من الفضة فاذا باع مائتي درهم تجب الزكاة لانه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة وان كان لا يخلص ذلك فهي كالمضروبة من الصفر كالنمقم لا شيء فيها الا اذا كانت للتجارة وقد بلغت قيمتها مائتي درهم فتجب فيها خمسة دراهم اه واذا كانت للتجارة وبلغ ما يخلص

منها مائتي درهم أو لم يبلغ فانه يضم الى قيمة ما فيها من النحاس أو الرصاص
ويزكى الجميع متى بلغ نصيبا لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة والماء
ولذا قيل يضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وان افتقرت جهة الاعداد
للتجارة ففي العروض من جهة العباد وفي النقدين من جهة الله تعالى بخلافه
الذهب والفضة للتجارة والافتراق في الجهة لا يكون مانعا من الضم بعد
حصول ما هو الاصل وهو الماء وفي غاية البيان الظاهر أن خلوص الفضة
في الدراهم ليس بشرط بل المعتبر أن يكون في الدراهم فضة بقدر النصاب
اه وقد دلت أن كونها انما رائجة بمنزلة اعدادها للتجارة فاذا لم تكن
اثمانا رائجة ولا معدة للتجارة فحكمها حكم العروض لا زكاة فيها لا باعتبار
القيمة ولا باعتبار العدد

(١١) ﴿المطلب الثالث﴾

في زكاة الفلوس الجدد

وهي المتخذة من غير الذهب والفضة كالنحاس والرصاص والحديد ونحو
ذلك فهذه وان لم يرد نص بوجوب زكاتها بل الظواهر الواردة في زكاة
الاثمان المطلقة دالة على عدم وجوب الزكاة فيها ولكن وقع للماء في
زكاتها خلاف بعد ضربها واتخاذها للتعامل مباديها هو ظاهر على الخلاف
في عمق الوجوب بالنقدين هل هو معاول فيدخله القياس أو ليس بمعاول
فلا يدخله وتقدمت الإشارة اليه في المطلب الاول وفي الفواكه الدواني
على رسالة ابن أبي زيد القيرواني مانصبه افهم اقتصراره أي المصنف كغيره
من المصنفين على الذهب والفضة ان الفلوس الجدد لا زكاة فيها وهو
كذلك قال في الطراز المذهب لا زكاة في أعيانها وظاهره ولو تعمول بها
عددا خلافا لبعض الشيوخ اه وفي حواشي ابن تركي على العثمانيّة

ما نصه لا زكاة في الفلوس النحاس المصاة بالجدد على المعتمد اه
ونقل خاتمة المحققين أبي عبد الله سيدي محمد عايش في فتاويه عن
صاحب الطراز ان المذهب عدم وجوب الزكاة في عينها اذ لا خلاف
انه لا يعتبر وزنها ولا عددها وانما المعتبر قيمتها فلو وجبت في عينها لا اعتبر
النصاب من عينها ومبلغها لا من قيمتها كما اعتبر في الورق والذهب
والحبوب والثمار حتى انقطع تعلقها بعينها جرت على حكم جنسها من
النحاس والحديد وشبهه اه فقلوه جرت على حكم جنسها أى فزكي زكاة
العروض باعتبار قيمتها من الدنانير والدرهم كما يزكي النحاس والحديد
وفي حواشي ابن عابدين من كتب الحنفية ما نصه «(فرع في الشربلية)»
الفلوس ان كانت انما رائجة أو سلما للتجارة نجب الزكاة في قيمتها والا
فلا اه وفي فتاوى قارى الهداية الفتوى على وجوب الزكاة في الفلوس
اذا تعومل بها وبلغت ما يساوى مائى درهم أو عشرين مثقالا من الذهب
اه فافاد ان كونها انما رائجة بمنزلة كونها سلما للتجارة فتجب فيها الزكاة
وبالضرورة لا تجب في عينها وزنا أو عددا بل في قيمتها كما سيأتى ولا
شك أن خلاف العلماء في زكاتها على هذا الوجه مع عدم وجود نص من
الكتاب أو السنة بزكاتها أو بعدم زكاتها يدل على وجود خلاف في تعليل
زكاة النقدين فان كانت معلولة قيس عليها زكاة الفلوس والا فلا ولكن لا
على اعتبار النصاب من عينها بل على اعتباره من قيمتها ذهباً أو فضة
وذكر صاحب الطراز عن أبي حنيفة والشافعى رضي الله عنهما وجوب
الزكاة في عينها مع تعلقها بقيمتها وهو يؤيد قول بعض المالكية بوجوب زكاتها
وفي حواشى الرهوى على عبد الباقي قال عياض في تنبيهاته اختلف لفظه
أى الامام في الفلوس بحسب اختلاف رأيه في أصابها أهى كالعرض أو
كالعين فله هنا أى في باب الصرف التشديد وانه لا يصلح فيها النظرة

أى التأخير ولا تجوز فشيئها بالعين وظاهره المنع جملة كالفضة والذهب ثم قال وليست كالدنانير والدراهم في جميع الاشياء وقال ابن عرفة وفي كون الفلوس ربوية كالعين ثالث الروايات يكره فيها وفي السلم الاول والصنفر النحاس عرض ما لم تضرب فلوسا فاذا ضربت فلوسا جرت مجرى الذهب والورق فيما يحل ويحرم وفي الارشاد ما نصه والمنصوص كراهة التفاضل والنساء في الفلوس وقال في باب الزكاة لا تزكى الا في الادارة كالعرض اه فالخلاف فيها قوى جدا اه وبالجمله فنصوص المالكية ظاهرة في أن النائل بوجوب الزكاة في الفلوس انما يقول به تشبيها لها بالعين وأن التعامل بها ناقل لها عن أصلها ويرى أن تشبيها بالعين في باب الزكاة التي هي من قبيل المواساة والبر بالفقراء بل هي أدخل منها في باب المعروف أولى من تشبيها بها في باب آخر ومالك رضى الله عنه شبهها فيما يشدد فيه كالصرف والبيع بالعين وفيما يحل كالزكاة بالعرض فلا تزكى لأنها ليست من أحد التقدين ولا من أحد الاصناف الداخلة في عموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ونحو أدوا زكاة أموالكم فإنه مخصص في الايمان عنده بالذهب والفضة كما يؤخذ من الاحاديث الواردة في ذلك واسم المال قد يختلف معناه باختلاف موارد قال ابن الاثير المال في الاصل ما يملك من الذهب والفضة ثم اطلق على كل ما يقتنى ويملك من الاعيان واكثر ما يطلق المال عند العرب على الابل لأنها كانت اكثر أموالهم اه فاسم المال ليس نصا في الشمول والسنة مبينة للتزويل وقد بين صلى الله عليه وسلم مجمل القرآن في الزكاة وغيرها وحصر عموم المراد به الخصوص كما امر الله تعالى به قولا وعملا فبين مم يؤخذ الزكاة من الاموال وممن تؤخذ من الناس ومم يؤخذ منها ومم تؤخذ كما ذكره ابن رشد في مقدماته و بعد أن ساق أحاديث البيان في ذلك قال فالزكاة لا تجب الا في ثلاثة

أشياء في الحرث والعين والماشية والذهب والفضة والماشية الابل
والبقرة والغنم والحرث ما يخرج من الارض من الحبوب والنار والكروم
لان السنة قد خصصت ما عدا هذه الثلاثة أشياء من عموم قول الله عز
وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وخصص من هذه
الثلاثة الاشياء بعضها على ما تقدم اه والمراد بعدم زكاة الفلوس على مشهور
مذهب مالك انها لا تزكي زكاة النقود أى لا يزكيها المالك لا باعتبار ذاتها ولا
باعتبار قيمتها وهذا لا ينافي انها اذا اتخذت للتجارة والتماء فانها تزكي زكاة
العروض كما تقدم لانها عروض تجارة مسكوكة وسيأتى أن عرض التجارة
عند المالكية اذا كان فلوسا يزكي مطلقا سك أو لم يسك متى توفرت شروطه
وايس ضربها والتعامل بها واتخاذها اثمانا رائجة بمنزلة نية التجارة في السماع
لأنها لما لم تكن عندهم للتجارة والتماء خلقة فلا تصير بها الا بقصد التجارة
فعلا الحاقا لها باصلها وهو العروض التي ليست اثمانا وظاهر فرع الشريعة لبلالية
وغيرها من كتب الحنفية حيث سوا في الحكم بين كونها اثمانا رائجة
وبين كونها سلعا للتجارة ان ضربها والتعامل بها بمنزلة نية التجارة وقد
نص الحنفية على وجوب ضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى
يتم النصاب ووجهه بان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت
جهة الاعداد ففي العروض من جهة العباد بالصنع الذي هو بمنزلة الخلقة
لها وفي النقدين من جهة الله تعالى بخلق الذهب والفضة للتجارة والافتراق
في الجهة لا يكون مانعا من الضم بعد حصول ما هو الاصل وهو الماء وقد
علمت مشهور مذهب مالك وانها لا تصير للتجارة بحيث تزكي زكاة
عروضها الا بنية التجارة وقصدها فعلا والاعداد بغير نية التجارة لا يعتبر
في وجوب الزكاة الا اذا كان خلقيا باعداد الله تعالى كما في الذهب والفضة
قال في المدونة ومن حال الحول على فلوس عنده قيمتها مائتا درهم فلا زكاة

عليه الا أن يكون مديرا فيقومها كالعروض اه وظاهر ان ذلك فيما يكون منها للتجارة واما ما لم يكن منها للتجارة فلا يقوم ولا يزكى وهذا هو مشهور المذهب ومقابل له يرى انها تقوم مطلقا لانها معدة للتجارة بالصنع والتعامل بخلاف العروض الاخرى فانها لا تقوم الا اذا كانت من سلع تجارتها ومشمول ادارته وفي شرح أقرب المسالك لابي البركات تقريرا على قوله وفي مائتي درهم أو عشرين دينارا الخ ما نصه فلا زكاة في الفلوس والرصاص وغيرها من المعادن ولو سكت كالفلوس النحاسية وكتب بحشية على قوله فلا زكاة في الفلوس الخ أى ما لم تكن معدة للتجارة والا فتزكى زكاة العروض كما يأتي اه وظاهره أن مجرد ضربها والتعامل بها انما لا يكون اعدادا للتجارة ولا ينزل منزلة نيتها في العروض بل لا بد في زكاتها (زكاة العرض) من نية التجارة فعلا كما تقدم

(١٢) * (شروط زكاة العرض) *

وشروط الزكاة في عرض التجارة عندهم كما في أقرب المسالك وغيره خمسة أولها أن يكون العرض مما لا زكاة في عينه كالأقمشة والاشخاب ونحوها وثانيها ان يكون قد ملكه بشراء لأن ورثه او وهب له أو اخذه في خلع أو اخذته المرأة في صداق ونحو ذلك من الفوائد وثالثها أن يقصد به التجارة أو مع نية الاستغلال أو القنية بمعنى أنه وقت شرائه نوى استغلاله أو قنيته وإذا وجد فيه ربحا باعه واستبدل به غيره ورابعها أن يكون ثمنه الذي اشتراه به عينا أو عرضا ملك بشراء وخامسها أن يبيع منه بعين نصابا فاكثرا إذا كان تاجرا محتكرا أو أقل ولو درهما إذا كان مديرا فان توفرت هذه الشروط في العرض زكاه المحتكر الذي شأنه أن يرصد الاسواق أى ارتفاع الاثمان زكاة الدين أى لسنة من أصله

ان قبض ثمنه عينا فصاها فاكثر كل بنفسه ولو قبضه في مرات أو كل
بفائدة تم حولها وان كان مديرا وهو الذي يبيع بالسمر الحاضر قومه
وزكاه مع عينه ودينه النقد الحال المرجو فاذا كان العرض انما يزكي بهذه
الشروط عند المالكية فالفلوس اذا كان التعامل جاريا بها في بلد مع النقود
وقلنا يزكاهما كالعروض فلا يزكيها الا التاجر على هذا الوجه دون المقتني
لها أو القاضى بها حوائج المعاشية أو المشتري بها عقارا أو منقولا للقيمة
أما اذا كان التعامل بها فقط وليس في البلد معها نقود يتعامل بها ذهباً أو
فضة فلا زكاة فيها على هذا مطلقا لا على تاجر ولا على غيره لأن قيمة
العرض انما تزكي تبعا لما انض من سلع التجارة ذهباً أو فضة والفرض ان
ذلك ليس بموجود ولا يخفى ان ذلك مضيع لحكمة مشروعية الزكاة ولا يبعد
ان يقال ان الامام رضي الله عنه لم يلحقها بالعين في باب الزكاة نظرا لكون
التعامل بالنقدين اذ ذاك يسد عوز الفقير بزكاهما وانه عند قلّة التعامل
بهما أو فقده اصالته حاجة الفقير تقضى بالحقاقها بالعين في باب الزكاة
أيضا ومذهب الحنفية أنه لا يشترط النضوض في أموال التجارة
بل المدار على أن تكون معدة للتجارة بنية مقارنة لعملها وقد علمت
ان اتخاذ الفلوس ائمانا رائجة بمنزلة التجارة عندهم وعليه فتجب
فيها الزكاة مطلقا كما تقدم في الشربلية وفي بدائع الصنائع وروى
الحسن عن أبي حنيفة فيمن كانت عنده فلوس أو دراهم رصاص أو نحاس
أو ممرهة بحيث لا تخلص فيها الفضة انها ان كانت للتجارة تعتبر قيمتها فان
بلغت مائتي درهم من الدراهم التي تغلب فيها الفضة فقيمها الزكاة وان لم تكن
للتجارة فلا زكاة فيها لما ذكرنا أن الصفر ونحوه لا تجب فيه الزكاة ما لم
يكن للتجارة وعلى هذا كان جواب المتقدمين من مشايخنا في الدراهم
المسماة بالقطارفة التي كانت في الزمن المتقدم في ديارنا انها ان كانت ائمانا

رائجة تعتبر قيمتها بادني ما ينطلق عليه اسم الدراهم وهي التي تغلب عليها
الفضة وان لم تكن ائمانا رائجة فان كانت سلعا للتجارة تعتبر قيمتها أيضا
وان لم تكن للتجارة ففيها الزكاة بقدر ما فيها من الفضة ان بلغت نصابا
أو بالضم الى ما عنده من مال التجارة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل البخاري يفتي بوجوب الزكاة في كل مائتين فيها ربع عشرها وهو
خمس منها عددا وكان يقول هي من اعز النقود فينا بمنزلة الفضة فيهم ونحن
أعرف بنقودنا وهو اختيار الامام الحلواني والسرخسي وقول السلف
حجة لما ذكرنا اه وهذا يدل على أن هذا الباب موضع اجتهاد وقياس
والظاهر فيما رواه الحسن عن أبي حنيفة أن المراد بالتجارة ما يشمل كونها
ائمانا رائجة كما تقدم أو هو من باب الاكتفاء كما يدل عليه ما بعده وقد
دللت أن زكاة العروض ليست مشروطة عندهم بالنضوض كما هو عند
المالكية وحينئذ تجب الزكاة في الفلوس باعتبار قيمتها تعومل بها منفردة
أومع غيرها وجد هناك ذهب أو فضة أو لم يوجد وتقدم
القول بزكاتها زكاة النقدين على خلاف المشهور عند المالكية
والظاهر من كلام الحنفية ان وجوب الزكاة فيها اذا كانت ائمانا رائجة
ائمانا ولا حاقها بالعروض المدة للتجارة لا بالنقدين ويمكن تخرج قول بعض
المالكية بالزكاة فيها على هذا الوجه أيضا فيكون وجوب الزكاة فيها
اما الحاقها بالنقدين وهو الظاهر من كلامهم او بعروض التجارة وان
كانت تركي زكاة النقدين باعتبار قيمتها فلا يشترط فيها ما يشترط في زكاة
العروض عندهم وعلى القول بزكاتها الحاقها بعروض التجارة فلا بد من
مرور الحول فيها بخلاف عرض التجارة فان المدة فيه على وجود النصاب
عند تمام الحول وان لم يبلغه اثنائه

(١٣) افتراق حكم الاموال في الزكاة *

وفي مقدمات ابن رشد في بيان افتراق حكم الاموال في الزكاة ما نصه
والاموال في الزكاة تنقسم الى ثلاثة اقسام قسم الاغلب فيه انما يراد
لطلب الفضل والنماء لا للاقتناء وهو العين من الذهب والورق واثابرها
والمواشي وانية الذهب والفضة وكل ما لا يجوز اخذها منهما فهذا تجب فيه
الزكاة اشتراه او ورثه او تصدق به عليه نوى به التجارة او القنية او لم ينو
به وقسم الاغلب فيه انما يراد للاقتناء لا لطلب الفضل والنماء وهي
العروض كلها الدور والارضون والثياب والطعام والحيوان الذي لا تجب
في رقبته الزكاة فهذا يفرق فيه بين الشراء والفائدة فاستداده من ذلك بهبة او
ميراث او بما اشبه ذلك من وجوه العوائد فلا زكاة عليه فيه نوى به
التجارة او القنية حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حولا من يوم باعه وما اشترى
من ذلك فهو على ما نوى فيه ان اراد به القنية فلا زكاة عليه فيه حتى
يبيعه ويستقبل بثمنه حولا من يوم باعه وان اراد به التجارة زكاه ثم ذكر
خلافه بين ابن القاسم واشهب فيما اذا اشتراه للتجارة ثم نوى به القنية هل
يرجع الى حكمها بالنية أم لا واختلفا ايضا فيما اذا اشتراه للوجهين جميعا
فغلب ابن القاسم القنية على اصله فيما اشتراه للتجارة انه يرجع الى القنية
بالنية لانها الاصل وغاب اشهب التجارة على اصله اذ القنية والتجارة
اصلا لا يرجع أحدهما الى صاحبه بالنية فلما اجتمعا كان الحكم للذي
أوجب الزكاة احتياطا كاليمينين اذا اثبتت احدهما الحكم دفعته الاخرى
ولم يختلفا فيما اذا اشتراه للقنية أو استفادته بهبات أو غيره ثم نوى به
التجارة انه لا ينتقل اليها بالنية وقسم يراد للوجهين جميعا للاقتناء وطلب
النماء وهو حلي الذهب والفضة فهذا لا يفرق فيه بين الفائدة والشراء وهو

في الوجهين معا على ما نوى ان اراد به التجارة زكاة وان اراد به الاقتناء
ليلبسه أهله وجواريه أرى ان كانت امرأة فلا زكاة عليها فيه واختلف
فيما يتخذ منه للكرام هل يخرج بذلك عن حكم الاقتناء وتجب فيه الزكاة
أم لا على قولين اهـ

(١٤) * (زكاة الحلى) *

وفي شرح أقرب المسالك لأبي البركات ولا زكاة في حلى جائز وان
لرجل كفضضة سيف للجهاد وسن وانف وخاتم فضضة بشرطه الا اذا تمشم
بحيث لا يمكن اصلاحه الا بسبكك ثانيا او انكسر ولم ينو اصلاحه
او اعد للعاقبة أو لمن سيوجد من زوجة او سرية او بنت صغيرة او اعد
اصداق او شراء جارية او نوى به التجارة بالبيع والشراء فتجب الزكاة في
كل هذا كما تجب في الحلى المحرم كالأواني والمرود والمكحلة وان لامرأة
اهـ ولا شك ان الفلوس المتخذة من النحاس وغيره من انواع القسم الثاني
الذى الاغلب فيه انه يراد للاقتناء لا اطاب الفضل واللماء لانها من الدروض
اصالة وحينئذ لا تجب فيها الزكاة الا اذا خرجت عن اصلها واعدت
لللماء بالضرب والتعامل فتأخذ بالقسم الاول وهل خروجها بذية التجارة
فقط أو ولو بجمعها ائمانا يتعامل بها قد علمت ما فيه والخاصل أن
التعامل بالفلوس النحاسية الآن ائمانا هو بجمعها ائمانا لمقومات لا بجمعها
ساع تجارة ونقدم عن الحنفية أن كونها ائمانا رائجة مما يوجب زكاتها كساع
التجارة سواء ومشهور مذهب مالك انه لا تجب فيها الزكاة الا اذا نوى
بها التجارة وقيل تجب الزكاة فيها الحاقا لها بالمقدين والله اعلم

(١٥) * (اصناف ما تجب فيه الزكاة اتفاقا وخلافا) *

وفي بداية المجتهد لابن رشد بعد حكاية الاتفاق على وجوب الزكاة في أشياء واختلافهم في أشياء وان ما اتفقوا عليه صنفان من المعدن الذهب والفضة اللتين ليستا بحلى وثلاثة اصناف من الحيوان الابل والبقر والغنم وصنفان من الحبوب الحنطة والشعير وصنفان من الثمر التمر والزبيب قالوا واختلفوا في الحلى قليل لازكاة فيه اذا اريد للزينة واللباس وقليل فيه الزكاة والسبب في اختلافهم تردد شبههم بين العروض التي المقصود منها المنافع اولا وبين التبر والفضة اللتين المقصود منها المعاملة اعنى التمنية فعلى الاول لازكاة فيه وعلى الثاني تجب فيه الزكاة * ثم قالوا واختلفوا هل تضم الدراهم الى الدنانير فاذا اكل من مجموعهما نصاب وجبت فيه الزكاة اولا يضم ذهب الى فضة ولا فضة الى ذهب وسبب اختلافهم هل كل واحد منهما تجب فيه الزكاة لعينه أم لسبب يعمهما وهو كونهما كما يقول الفقهاء رؤس الاموال وقيمة المتلفات فمن رأى ان المتبر في كل واحد منهما هو عينه ولذلك اختلف النصاب فيهما قالوا جازان لا يضم احدهما الى الثاني كالحال في البقر والغنم ومن رأى أن المتبر فيهما هو ذلك الامر الجامع الذي قلناه اوجب ضم بعضهما الى بعض * ثم قالوا واختلفوا في تعلق الزكاة بالاصناف الاربعة وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب هل هو لعينه أو لعلته فيها وهي الاقتيات فمن قال لعينه قصر الوجوب عليها ومن قال لعلته الاقتيات عدى الوجوب لجميع المتقات اه فانت تراه جعل صياغة الحلى واتخاذ الزينة واللباس موجبا لخروجه عن اصله والحاقه على قول بالعروض التي المقصود منها المنافع وعليه في زكاة العرض مع ان اصله من النقد وجعل تعلق الزكاة بأحد النقيدين لسكونه رأس المال وقيمة المتلفات موجبا لآخراجه عن أصله وضمه الى غيره وتعلق الزكاة بالاصناف الاربعة لما فيها من الاقتيات موجبا لتعدى الوجوب

الى غيرها فعلى قياسه يقال فى الفلوس بل وفى غيرها انها بالصنعة
والتعامل تخرج عن أصلها وهى العروض وتلحق بالنقود التى المقصود منها
المعاملة اعنى الثمنية فنزكى زكاة العين فانه اذا كان السبب عاما وقلنا انه
اوجب تعدى الحكم عن النصوص الى غيره فى هذه الاشياء فكذا يقال
فى علة النقدين بتعدى الحكم المنصوص الى غيره كالفلوس ونحوها وهذا
يؤيد ما ذكرناه من وجود الخلاف فى تعلق وجوب الزكاة بالنقدين هل هو
معلول او غير معلول وان العلة هى التعامل بهما أى كونهما تمنا او كما يقول الفقهاء
رءوس الاموال وقيم المتلفات ولا شك ان ذلك يعنى ما كان باعداد الله كالذهب
والفضة وما كان باعداد العباد كالفلوس النحاس وعليه فالقول بزكاتها قوى
والعمل به اوفق وأرفق بحال الفقير خصوصا ان المذاهب الاخرى تعضده

(١٦) (المطلب الرابع)

فى زكاة الكواغد وقطع الخلود ونحوها

هذه الاشياء قد جرى التعامل بها فى بعض الجهات انما هى المقنونات كما يتعامل
بالدينار والدرهم بدون ان يكون لها من النقود ما يماثلها فى المصارف الرسمية
فهل حكمها حكم الفلوس النحاس بتزويل قيمتها الوضعية منزلة القيمة الحقيقية
فيجرى فيها ماجرى فى زكاة الفلوس الجدد من الخلاف بناء على ان زكاة
النقدين معلولة او غير معلولة أو بناء على إلحاقها بسلع التجارة نظرا الى انها
اثمان رائجة او عدم إلحاقها بها او ليس حكمها حكم الفلوس فلا زكاة
فيها اتفاقا ويفرق بينهما وبين الفلوس بأن الفلوس لم تلحق بالنقدين على
القول بزكاتها الا باعتبار كونها من معادن ذات قيمة أصلية لان
الوجوب فى زكاة العين على القول بتعليله منوط بالثمنية المالية أى القيمة
الذاتية الحقيقية فانها من أجود المعادن ذات القيم المعتمدة بها ولذا جمعت

اثمانا مطلقة للحاجيات المعاشية بجميع انواعها فاملة في الحقيقة لزمانها ليست مجرد الثمنية الوضعية بل الثمنية مع المالية الذاتية وحينئذ فلا يلحق بها في وجوب الزكاة الا ماله شبه بها من هذه الجهة والكواغد وقطع الجلود ونحوهما ليست كذلك بخلاف الفلوس فانها وان كانت من معادن اقل من معدن الذهب والفضة الا انها ذات قيمة اصلية يعتد بها ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر في كواغد وقطع جلود قيمتها تافهة اقل من قيمة قطع النحاس والرصاص أما اذا كانت مصنوعة من كغود وجلود جيدة بصفة تجعلها في درجة الفلوس وترفعها الى قيمتها أو أعلى فلا يظهر الفرق المذكور اذ أصل كل منهما عروض جملة اثمانا ورؤوس أموال كغيرها من المقومات وحيث تكون الكواغد وقطع الجلود كالفلوس يجري فيها الخلاف المذكور ويشمل ذلك ما اذا اتخذت نقود من جواهر نفيسة غير الذهب والفضة وتعمل بها بين الناس فحكمها كالفلوس مع انها ذات قيمة عالية فيجوز فيها الخلاف المذكور وان كان المعتمد عند المالكية تخصيص الزكاة في الاثمان بالنقدين وانها للثمنية الخلقية التي لا يشترك فيها مع النقدين غيرهما من الممدن والنبات سواء كانت جواهر او دلوسا او كواغد او قطع جلود او غيرها والكلام في زكاتها زكاة النقدين الواجبة على المالك مطلقا تاجرا او غيره واما اذا اتخذت للتجارة فلا نزاع في زكاتها زكاة العروض باعتبار قيمتها كما تقدم في زكاة الفلوس النحاس سواء والظاهر ان القيمة تعتبر حسب التعامل بها لان الانتفاع منوط بها دون قيمتها الذاتية قلت او كثرت ولان الوجوب في اموال التجارة معاق بالمعنى وهو المالية والقيمة والاموال كلها في هذا المعنى جنس واحد ولذا لا تختلف اصنافها فيما يزكى ولا فيما يخرج من قيمتها حبوبا وحيوانا ومعدنا ونباتا وعلى ذلك في جرد اتخاذ الكواغد وقطع الجلود اثمانا

رائجة يصيرها كالنقود أو كساح التجارة كما تقدم في الفلوس عند الحنفية . وفي حواشي الرهونى قال مالك في الفلوس لاخير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو ان الناس اجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها ان تباع بالذهب والورق نظرة ولا يجوز فليس بفلسين وفي موضع آخر ولو جرت الجلود بين الناس مجرى العين المسكوك لكرهنا بيعها بذهب وورق نظرة اهـ وجرت عادة الامام رضى الله عنه ان يعبر بالكراهة عما يشمل الحرمة وهو ظاهر في ان الكواغد وقطع الجلود ونحوها حتى جرى التعامل بها كانت كالفلوس سواء

(١٢) (فتوى مفتى السادة المالكية في زكاة الكاغد)

وفي فتاوى ابى عبد الله سيدى محمد عايش مفتى السادة المالكية مانصه ماقواكم في الكاغد الذى فيه ختم السلطان ويتعامل به كالدراهم والدنانير هل يزكى زكاة العين او العرض اولا زكاة فيه فأجبت به بما نصه الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لازكاة فيه لانحصارها في النعم واصناف مخصوصة من الحبوب والتار والذهب والفضة ومنها قيمة عرض المدير ومن عرض المحتكر والمذكور ليس داخل في شئ منها ويقوى ذلك ان الفلوس النحاس المختومة بختم السلطان يتعامل بها لازكاة في عينها لحزوها عن ذلك قال في المدونة ومن حال الحول على فلوس عنده قيمتها مائتا درهم فلا زكاة عليه الا ان يكون مديرا فيقومها كالعروض انتهى وظاهر قوله في المدونة الا ان يكون مديرا فيقومها كالعروض اى كعروض التجارة انها تقوم مطلقا سواء كانت ساع تجارة او ائمانا فيها وحينئذ فيقومها كالعروض وتزكى زكاتها اى باعتبار قيمتها لا باعتبار عينها واما اذا كانت مدخرة عنده او مستعملة في قضاء حوائجه المستملكة

او المقتناة فلا زكاة فيها لا باعتبار عينهم - اولا باعتبار قيمتها على المشهور
والحاصل ان الكواغد التي يتعامل بها في بعض البلاد كالدرهم والدنانير ان
استعملت في التجارة ثمنا او مئتمنا زكيت زكاة عروضها بشرط ان يتوفر فيها
شروط زكاة العرض وان لم تستعمل كذلك فلا زكاة فيها وذلك ما يقتضيه
تسويتها بالفلوس النحاس فان اصلها عروض كالكوغد جرى التعامل
بها اثمانا للأشياء كما يتعامل بالدينار والدرهم وغايته ان الفلوس قد قيل
بزكاتها كالنقدين باعتبار قيمتها وقد علمت مبناه وانه الحاقها بالنقدين
او عروض التجارة فيجري مثله في الكواغد وقطع الجلود لانها اثمان تعومل
بها واصلها من العروض كالنحاس والرصاص سواء وقد علمت قول
الحنفية في ذلك وان جعلها اثمانا راحة بمنزلة كونها سلعا للتجارة وظاهره
سواء استعملها المالك في حوائجه أو التاجر في سلعه فزكى باعتبار قيمتها
الوضعية أى ان تحقق النصاب فيها لا يكون الا باعتبار قيمتها ذهبا أو فضة
مهما باع عددها أو وزنها فهي شبيهة بالعروض والنقدين معا وظاهر ان
السؤال والجواب مفروضان في الكواغد الذي يتعامل به في غير التجارة
كالأخر أو المستعمل في حوائج المستهلكة أو المقتناة فانه لا زكاة فيه على
المشهور مطلقا لا زكاة عين ولا زكاة عرض اما اذا تعومل به في التجارة
فيزكى زكاة العرض بشرطه كالفلوس الجدد كما تقدم

(١٨) (فصل)

واعلم ان القيمة فيما أصله العرض ونقل الى التعامل به معاملة النقدين
منظور فيها حالته التي هو عليها كقيمة العروض الاصلية من جودة أو
رداءة أو سكة أو صياغة أو نحو ذلك فلما أعد لانها والتجارة أما بجعله ثمنا
كالفلوس والكواغد أو مئتمنا كما في غيرها من عروض التجارة تعتبر قيمته

بالحالة التي هو عليها و يلحق بالاثمان المطلقة لما طرأ عليه من الاعداد للنمو و يزكى زكاة العروض أو الاثمان الاصلية باعتبار قيمته لا باعتبار عينه اذ لا يتصور الزكاة فيه باعتبار العين وزنا أو عددا كما في زكاة المقيدين اذ العروض الاصلية لا تتعلق الزكاة بها من حيث ذاتها فان الاصل فيها التقنية والانتفاع بعينها كالثياب والرقيق واللات الحارث والدرس وما وجبت الزكاة فيها الا لما طرأ عليها من الاعداد للنماء والتجارة فالحقت بالاثمان وتعلقت الزكاة بها من هذه الجهة التي يجب مراعاتها في تقدير نصابها والمزكى في الحقيقة عوض قيمتها الذي هو الثمن فالزكاة فيما يتعامل به نمنا أو مثمنا انما تتعلق بالاثمان المطلقة أو مقيدة ولا فرق في ذلك بين العروض الاصلية وبين ما نقل منها الى التعامل فلوسا أو غيرها والحاصل ان الكواعد وقطع الجلود ونحوها ان قلنا ان ثمنيتها كشمعية الفلوس الجدد فجرد اتخاذها اثمانا يلحقها بعروض التجارة فتجب الزكاة فيها عند الحنفية سواء كان التعامل بها في تجارة أو غيرها وعند المالكية لا زكاة فيها الا اذا نوى بها التجارة كالعروض فيزكيها التاجر دون غيره على المشهور وقيل انها تزكى كالفلوس النحاس الخاقا لها بالمقدين والله أعلم

(١٩) * المطالب الخامس *

(في زكاة الاوراق المالية الجارية بها التعامل الان)

أعلم انه قد وردنا بتاريخ ١١ احدى عشر ربيع الاول سنة ١٣٢٤ الف وثمانماية وأربعة وعشرين هجرية خطاب من احداها الى الفيوم يتضمن السؤال عن حكم زكاتها شرعا وصورتها اذا وجد عند شيخنا ورقة (بنك نوت) قيمتها مائة جنيه مثلا وحال عليها الخول هل تجب فيها الزكاة أولا فاجيبناه اذ ذاك بوجوب الزكاة فيها تخريجا على زكاة الدين عند السادة الشافعية لان المزكى في الحقيقة هو المال المضمون بها وتفصيل الجواب ان الاوراق

المالية الجارى بها التعامل الان فى القطر المصرى معتبرة كاستندات ديون على شخص معنوى كما هو الظاهر من التعهد المرقوم عليها وصورته .
 أتعهد بأن أدفع لدى الطالب مبالغ كذا لحامله . تحرر هذا السند بمقتضى
 الذكر يتوانؤرخ فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٩٨

عن البنك الاهلى المصرى
 الامضاء

ونص المادة الثانية من الذكر يتوانؤرخ كورالبنك الاهلى المصرى الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع قيمتها لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى النظمات المذكورة ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء هذه الشركة . ومما جاء فى النظمات المشار اليها أن من أعمال البنك إنشاء أوراق مالية تدفع قيمتها لحاملها أو الى المحول اليه وانه يجب أن يكون مخزونا فى البنك ذهب يعادل نصف قيمتها والنصف الثانى يكون ملكه من الفراطيس المالية التى تعينها الحكومة بدون أن يكون هذا الحق المحول للحكومة المصرية وترتبا على أقل مسئولية واذا لم يكن فى البنك من الفراطيس المالية ما يوازى قيمة نصف ثمن أوراقه فيجب أن يخزن البنك ذهبها عينا يوازى كمية الناقص حتى تكون الاوراق التى يضعها هذا البنك وتداول بين الناس مخزونا مايساوى قيمتها تماما فى البنك أما كمية الاوراق التى توضع للتداول والتعامل فالحكومة تتفق مع ادارة البنك على مقدارها والمسال المخزون فى البنك من ذهب وقراطيس يكون ضمانة لاوراق البنك المتداولة وعند التصفية يكون هذا المال مخصصا لدفع قيمة الاوراق واستعادتها اه

(٢٠) (تخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين المعروف عند الفقهاء)

اذا علمت هذا فالمنظور اليه في زكاة هذه الاوراق هو قيمة الديون المشغولة بها ذمة البنك المتوائق منها بالمال المحزون الذي به تتحقق ملاءة البنك فاذا اعتبرت قيمة الاموال الواصلة الى البنك والى من عاينه ديون من المتعاملين بهذه الاوراق كدين واحد في ذمة شخص معين فتخرج زكاتها على زكاة الدين . وحكم زكاة الدين في مشهور مذهب مالك رضي الله عنه أنه اذا كان لا احد على آخر دين لا يزكيه مادام غائبا عنه تحت يد الغريم وفي ذمته فان قبضه منه زكاة لسنة فقط وان اقام عند المدين أعواما بشرط ثلاثة . الاول أن يكون الدين عينا ذهباً أو فضة من قرض أو بمن عروض بغير مدير . الثاني أن يقبضه عينا ذهباً أو فضة فان قبضه عرضاً فلا زكاة عليه حتي يبيعه . الثالث أن يقبض نصاباً كاملاً ولو في مرات أو يقبض بعض نصاب وعندهما يكمل النصاب . أما التاجر المدير وهو الذي يبيع بالسعر الواقع كيف كان ويخلف ما باعه بغيره فاذا نص له من سلعه ولو درهما واحدا فانه يقوم كل عام سلعه التي للتجارة ويضم لها ما عنده من العين وماله من عدد الدين المعد لانها اذا كان نقداً حالاً مرجواً للخلاص ومنه مبالغ ما عنده من الاوراق المالية ويزكى الجميع دفعة واحدة كل سنة ويعتبر هذا الدين كانه نقد محصل بخزائنه . أما اذا كان الدين الذي له ليس معداً لانها كدين القرض فلا يضم في التقويم سلعه بل يزكيه لسنة واحدة بعد قبضه وان كان عرضاً أو مؤجلاً مرجواً فيهما فلا يزكى عدده بل يقوم على نفسه قيمة عدل ويزكى القيمة مع ما عنده كل سنة لان المرجو في قوة المقبوض بالنسبة للمدير

أما غير المرجو فلا يقوم به بل يزكيه ان قبضه لعام واحد كالعين الضائعة والمنصوبة . وفي بداية المجتهد لابن رشد واختلفوا في زكاة الدين هل

يزكيه كل عام أو امام واحد أو يستقبل به سنة من يوم قبضه فمن قال يستقبل بالدين حولا لم يوجب فيه الزكاة ومن قال الزكاة بعدد الاحوال شبهه بالمال الحاضر . وأما من قال الزكاة فيه لحول واحد وان أقام أحوالا فلا أعرف له مستندا في وقتي هذا لأنه لا يخلو مادام ديننا أن يقول فيه زكاة أولا يقول ذلك واعلمه يقول فيه الزكاة مع اشتراط الحول الا أنه يقول كلما انقضى حول فلم يتمكن من أدائه سقط عنه ذلك الحق اللازم في ذلك الحول فان الزكاة وجبت بشرطين حضور عين المال وحلول الحول فلم يبق الا حق الامام الاخير وهذا شبهه مالك بالمعروض التي للتجارة فانه لا زكاة فيها الا اذا باعها وان أقامت عنده أعواما اه

اذا علمت هذا فحكم الورقة المسئول عنها على مشهور مذهب مالك في زكاة الدين اذا كان صاحبها ليس بتاجر مدير كأن كان غير تاجر أو تاجرا يحتكر أنه لا يزكيها ولو أقامت عنده أعواما عديدة الا اذا استبدل بها عينا ذهباً أو فضة وحينئذ يزكي ما قبضه لسنة واحدة كما يزكي الدين لو قبض من الغريم عينا وان كان مديرا زكى عددها أى قيمتها المضمونة بها متى نص له من سلمه أى باع منها ولو بدرهم واحد ولو لم يستبدل بها نقودا ذهباً أو فضة هذا ما يقتضيه حكم زكاة الدين عند المالكية وان كانت حالة الدين المضمون بهذه الاوراق لا تتفق تماما مع الاعتبارات الفقهية التي تراعى في باب الدين لان الدين المذكور ليس في ذمة معينة حقيقة ولا روعى في تحرير سنده ان يكون لشخص معين ولكن مسألة الزكاة شيء وتحرير سند الدين وتقريره في ذمة معينة شيء آخر اذ لا نزاع في أن صاحب الورقة المذكورة مالك لتصاب حال عليه حول يمكنه أن يقبضه نقدا ذهباً أو فضة في أى وقت شاء ومن أى شخص كان وان يستبدل به نقوماً أو يهبه أو يتصدق به على شخص آخر بواسطة هذه الورقة التي

يعتبر وصولها الى يد أخرى حواله على المصرف الذي أصدرها اصاله بحيث اذا قدمت اليه أو الى من أنابه عنه لزمه قبولها ودفع قيمتها كبدالة النقدين سواء

وليس مجرد وضع اليد على ورق البنك نوت واستلامه من المدين يعد قبضا للمدين فمن له على آخر عشرة جنيهات من ثمن مبيع مثلا فاعطاه ورقة بهذه القيمة يعد حول أو أكثر لا يعد بذلك قابضا للمدين حتي يجب عليه زكاته الآن بل يعد محالاً به على خزانة البنك فلا يزكى هذه الورقة حتى يقبض قيمتها نقداً ولو بقيت عنده أعواماً فيزكيها لسنة واحدة كما مضى هذا ما يؤخذ من مشهور مذهب مالك في تخريجها على زكاة الدين ولا يخفى أن ذلك التخرج مجتهد بالفقهاء غير واف بمقصود الشارع من شرع الزكاة وهو سد خلّة الفقير ولا سيما في البلاد التي يكون غالب أموالها الزكاة من قبيل الاثمان كمصر فإن ما يزكى من الماشية والحرث فيها قليل جداً بالنسبة لما يقصد منه ثمنه من المحصولات الأخرى كالقطن ونحوه ومذهب الحنابلة أن من له دين على شيء باذل من قرض أو دين عروض تجارة أو ثمن مبيع وحال عليه الحول كلها قبض شيئاً أخرج زكاته لما مضى وهو قريب من مذهب مالك فتخرج به وتخريجاً والمأخوذ من مذهب الحنفية أن هذه الأوراق اذا اعتبرت كمستندات ديون لا تؤدي زكاتها الا بعد القبض أي استبدالها بنقود على تفصيل عندهم في أنواع الدين ومذهب السادة الشافعية أن الدين في بعض أحواله يزكى كل عام حيث قالوا ان من له دين على آخر وكان حالاً والمدين دوسراً غير جاحد ولا مماطل فيه فعليه تعجيل زكاته كالوديعة قبضه أو لم يقبضه اذا حال عليه الحول وعلى هذا فلزكاة واجبة في هذه الأوراق اذا حال عليها الحول وان لم تستبدل بالنقود بها ولما كانت زكاة الاموال من أفضل أعمال البر بالانسان وقد شرعت

لسدخلة المحتاجين وتفريج كرب البائسين ومنع صولة الفقراء على الاغنياء وانتهاب أموالهم ويخشى أن يحتمل أرباب الاموال على اسقاط زكاتها باستبقاء هذه الاوراق في أيديهم بدون استبدالها باحد النقدين كان الارفق بالفقراء والاحوط في الدين الاخذ بمذهب السادة الشافعية في زكاة هذه الاوراق وافتاء العامة به وان كانوا متعبدين على مذهب آخر لان العامى مذهبه في النازلة مذهب مفتيه

(٢١) ﴿ تخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين العرفي ﴾

ولا يخفى أن نخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين مع كونه مجحفا بحق الفقراء على غير ماذهب اليه الشافعية مبنى على اعتبار القيمة المضمونة بهذه الاوراق كدين حقيقي في ذمة شخص مدين وان هذه الاوراق كمستندات ديون حقيقية مع أن هناك فرقا بين هذه الاوراق وما هو مضمون بها وبين الدين الحقيقي وسنده المعروف عند الفقهاء فان الدين مادام في ذمة المدين لا ينمو ولا ينتفع به ربه ولا يجري التعامل بسنده رسما ولذلك قيل بعدم وجوب زكاته لانه ليس مالا حاضرا معدا للنماء بحيث ينتفع به ربه بخلاف قيمة هذه الاوراق فانها نامية منتفع بها كما ينتفع بالاموال الحاضرة وكيف يقال ان هذه الاوراق من قبيل مستندات الديون ومستند الدين ما اخذ على المدين للتوثيق وخشية الضياع لا لتنمية الدين في ذمة المدين ولا للتعامل به أو يقال لا تجب الزكاة فيها حتى يقبض بدلها نقدا ذهباً أو فضة مع ان عدم الزكاة في الدين كما علمت انما هو لكونه ليس معدا للنماء ولا محفوظا بعينه في خزانة المدين والفقهاء انما حكموا بعدم زكاة الدين مادام في ذمة المدين حتى يقبض المالك نظرا لهذه العلة واستثنى الشافعية دين المؤسر اذا كان حالاً فانه يزكى قبل قبضه

كالوديعة نظرا الى انه في حكم الحاضر المعد للنماء فلو فرض نماءه كما في بدل
الاوراق المالية لما كان هناك وجه لتوقف الزكاة على القبض ولما خالف
في ذلك احد من العلماء فالحق أن هذا النوع من الدين نوع آخر مستحدث
لا ينطبق عليه حقيقة الدين وشروطه المعروفة عند الفقهاء ولا يجري فيه
الخلاف الذي جرى في زكاة الدين بل ينبغي أن يتفق على وجوب الزكاة فيه
لما علمت انه كالمال الحاضر وغايته أن نموه والانتفاع به بواسطة هذه
الاوراق المعتمد في اصدارها والتعامل بها على وجود ما يعادل قيمتها في
المصارف المالية فمكانه بهذا مال حاضر بين المتعاملين يتحرك وينمو
بحركة هذا الرسم المضروب فالنصاب المملوك له به هو ذلك النوع من
البذل والرسم المضروب انما هو لحفظه والتعامل به فزكاته وقبضه
قبضه وذلك بخلاف الدين فان ما نسميه ديننا واشترط في زكاته شروطا
يجب أن يكون مضمونا في الذمة وليس معدا للنماء والحركة والا وجبت
فيه الزكاة كالمال الحاضر

(٢٢) (تخرج زكاة الاوراق باعتبار المال المحفوظ بخزانة البنك)

ولو قيل أن حق المتعاملين بهذه الاوراق متعلق بعين النقود المحفوظة بالبنك
كما قد يفهم مما جاء في نظامها السابق حيث قيل فيه (وعند التصفيه يكون
هذا المال مخصصا لدفع قيمة الاوراق واستعادتها) لكان له وجه وحينئذ
يكون المال المحفوظ بالبنك بدلا عن رؤوس الاموال والمقومات الواصلة اليه
من المتعاملين بتلك الاوراق وكأن الحكومة بالنيابة عنهم تعاقدت مع البنك
على هذه الصورة وعلى ذلك فلا تخرج زكاة هذه الاوراق على زكاة الدين
مطلقا بل تجب الزكاة فيها اتفاقا باعتبار ما يعادلها من النقود المحفوظة لا
باعتبار ذاتها ولا باعتبار شيء مضمون في الذمة وتكون هذه الاوراق

بمستندات ودائع محفوظة في خزائن الامناء جعل التعامل بها طريقا للتعامل بالبدل المحفوظ بالمصارف ينمو بنائها ويتحرك بحركتها ويربح ويخسر بربحها وخسارتها واذا بطلت المعاملة بها كان للمالك الحق في الرجوع بقيمتها ذهباً أو فضة على خزانة البنك بمقتضى التعهد السابق للتعامل وان لم يجرب به مباشرة الا انه جار فيه بصورته ورسمه وثمنية الاوراق انما هي باعتبار هذا المال المخزون بحيث لو عدم عدمت ثمنيتها وبطل التعامل بها وحينئذ فالزكاة في الحتمية واجبة فيه لافي الاوراق وانتفاع الفقير بجزائه المعتبر شرعاً كانتفاع المالك بسائر أجزائه وعلى ذلك فلا خلاف في زكاتها بلا توقف على قبض ولكن يبعد هذا القول ان التعهد السابق يفيد أن ما في البنك نصفه نقود ونصفه قراطيس مالية بل يصح في ظروف خاصة أن يكون أقل من ذلك

(٢٣) ﴿ تخريج زكاة الاوراق باعتبار قيمتها الوضعية ﴾

ولو فرض انه ليس في البنك شيء من النقود ونظر الى تلك الاوراق في ذاتها بقطع النظر عما يعادها وعن التزام التعهد المرقوم بها واعتبر جهة اصدار الحكومة لها واعتبار الملة لها انما نرائجة لسكانت كالنقدين تجب زكاتها على القول بان الزكاة في النقدين معلولة بمجرد الثمنية ولو لم تكن خلقية كما تقدم في زكاة الفلوس وقطع الجلود والسكاغذ فتحصل ان الاوراق المالية يصح ان تزكى باعتبار اربعة (الاول) باعتبار المال المضمون بها في ذمة البنك وانه كمال حاضر مقبوض وان لم يكن كالدين المعروف عند الفقهاء من كل وجه

(الثاني) زكاتها باعتبار الاموال المحفوظة بخزانة البنك وعلى هذين الاعتبارين فالزكاة واجبة فيها اتفاقاً

(الثالث) زكاتها باعتبار قيمتها ديناً في ذمة البنك فتزكى زكاة الدين
الحال علي مليء كما ذهب اليه السادة الشافعية

الرابع زكاتها باعتبار قيمتها الوضعية عند جريان الرسم بها في المعاملات
واتفاق الملة على اتخاذها انما هو للمقومات وعلى ذلك فوجوب الزكاة فيها
تابت بالقياس كزكاة الفلوس النحاس وقطع الجلود ونحوهما ولكن هذا
لا يتم الا اذا تحقق الغرض المذكور في الاوراق المالية وحينئذ يكون التعامل
بها كالتعامل بالفلوس وقطع الجلود سواء والا فالتعامل بها الآن منظور فيه
الى قيمتها المضمونة بذمة البنك او المودعة في خزائنه وانه حتم عليه
أن يدفع تلك القيمة متى طلب منه ذلك فهي كالنقود بخلاف العملة المدينية
غير الذهب والفضة

(٢٤) معنى النقد لغة واصطلاحاً ﴿

واعلم ان النقد في اللغة خلاف النسيئة يقال نقد الشيء قبضه والنقد
الجيد الوزن من الدراهم ودرهم نقد ونقود جياذ وفي حديث جابر
رضي الله عنه وجملة قال فنقدني ثمنه اى اعطانيه نقداً معجلاً فالنقد
يطلق مصدراً واسماً بمعنى النقود وهو الثمن الحال والفقهاء خصوه بالمضروب
من الذهب والفضة معجلاً او مؤجلاً جيداً او غير جيد فـلا يطلقون
اسم النقد على الاثمان الاخرى سواء كانت متخذة من المعادن او غيرها
الا على ضرب من التشبيه وعلماء الاقتصاد توسعوا في ذلك فاطلقوا اسم النقد
على كل ما كان واسطة في المبادلات وعاملاً في الحصول على مقابل مرغوب
فيه لسد حاجة او دفع ضرورة او غير ذلك مع اتفاق الفريقين على ان
ما اتخذ انما هو رائجاً وانفقت الملة على اعتباره يؤدي وظيفة النقد المعد
للنماء وهو الذهب والفضة اذ ليس في الشريعة ما يمنع اتخاذ اى نوع من

انواع العروض ثمنا يتعامل به مع الذهب والنفضة او بدلا عنهما سواء كان متفقاً عليه بين الكل اولا ولهم ان يسموه نقدا او عملة او ثمنا او بدلا الى غير ذلك من الاسماء انه لا نزاع في التسمية

نعم يشترط في صحة الثمن كالمثمن شروط تكفلت ببيانها كتب الفروع والاقتصاديون لا يلتفتون اليها في معاملاتهم لعدم تقيدهم في ذلك باحكام الدين فاذا اتفقت الملة على ان ياخذوا اي شئ كان صنفه ويعتبروه ثمنا يبيعون به ويشتررون او رأيت الحكومة ضرب اى عملة وقدرت لها قيمة للتعامل بها فذلك سائغ عندهم واما عند الشرعيين فلا بد لها من شروط منها ان يكون طاهرا منتهما به شرعا فلا يجوز اخذه من جلود الميتة ولا من الخمر والزيت النجسة ولا من آلات اللهى والطرب كالاغواد والمزامير ونحوها وعلى كل حال فلا بد لكل امة من الاتفاق على نقد واحد يجرى به التعامل بينهم ويحفظ التوازن في المبادلة بحيث يعطي به الرد كما ياخذ فان تبادل المنافع ضرورى في المجتمع الانسانى اذ ليس كل انسان لديه جميع ما يحتاج اليه ولا فى استطاعته الحصول عليه بدون الاستعانة بغيره ولا يمكن ان يستأثر بحاجيات نفسه ومنافع غيره بدون عوض يبذله ويدر بدفعه

والاصل فى العوض المماثلة ولو التقرب بدية وتحقيقها من العسر يمكن فى المبادلة بالساع فلا بد من الاتفاق على بدل مقارب تتفاوت اصنافه فى القيم اما بالخلقة والذات او بالوضع والتقدير وأجوده وأقومه نقد الذهب والنفضة لقلته وجودها ووفرة نفقات استخراجها وأسماها وايسره اخذا ومعاملة نقدا لاوراق والكواغد وقطع الجلود ونحوها

(٢٥) النقود المتعامل بها قديما وحديثا ❦

وقد اختلفت الامم قديما وحديثا في الاصطلاح على النقود ولا تزال مختلفة فيه حتى الآن فقد اتخذ الاحباش قديما نقودا من الملح زمانا مديدا واتخذ الاقدمون من سكان جمهورية المكسيك بأمريكا الشمالية نقودا من صنف الكاكو واتخذ الاقدمون من سكان انجلترا نقودا من الودع والشاي وكان لاهالى روسيا نقود من قوالب الشاي المضغوط ولبعض سكان الاقاليم الشمالية بافريقيا نقود من جلود السنجاب والحيتان ولاهالى الصين نقود من قشر شجر النوت واتخذ اليونان فى عهد ارسطو نقودا من الحديد واليابان والصين نقودا من النحاس والبريون نقودا من الرصاص واتخذ كثير من الامم نقودا من القصدير والزنك والصفيرح الا ان النقود النحاسية كانت أكثر استعمالا لعلو قيمة النحاس بالنسبة لغيره بسبب كثرة نفقات استخراجها فحلت محل النقود الحديدية وأصبحت أكثر النقود تداولاً وذيوعاً فى أوربا فى القرون الوسطى الى أن استكشفت بيرو فى أمريكا الجنوبية وجمهورية المكسيك الغنيان بمعدن الفضة فسكنر التعامل بالنقود الفضية وصارت نقدا رئيسيا فى الممالك الغنية ولا تزال من النقود المهمة حتى الآن ويقال ان أول استعمال للفضة نقدا برومة كان سنة ٢٦٩ قبل الميلاد واتخذ الذهب نقدا نفيسا فى عدة بلاد واقدم بلاد اتخذته مصر وهو والفضة من اجود المعادن واليقهما فى صناعة النقود ولذلك حظرت الشريعة استعمالهما فى غير ما اعد لهما فى احوال خاصة أما تاريخ اتخاذ النقود من الورق فيرجع عهده الى القرن الثالث عشر من الميلاد حيث اتخذ الصينيون اذ ذاك نقودا من قشر شجر التوت ثم تبعهم

الفرس فاليابان فأهل أوربا بعد قرون عديدة الى أن فشا استعماله نقداً
في أكثر بلاد العالم الآن
ولا يكون له في الحقيقة ذلك الأثر الذي للنقود الأصلية إلا باعتبار
ما يعادله من النقد الخاطئ

والكثرة التعامل به وحلوله محل المعادن في المبادلة واتخاذها مالا وثروة
حتى لا يعد فقيراً من عنده منه كمية وافرة أو ورقة واحدة ذات قيمة كبيرة
كان من الحكمة الاعتداد به كالنقد وإخراج زكاته حتى لا يحرم الفقير من
الجزء الذي يستحقه في مال الغني ولا يفتح الأغنياء باب التخليص من
الزكاة الواجبة في أموالهم بتحويلها الى أوراق مالية فانهم أشبه بالمال
والفقراء من أجل ذلك سيؤ الحال ولا بد من تفريق كربهم وسد عوزهم
بدفع ما أوجب الله على الأغنياء في أموالهم حتى لا يقيموا من جرائمهم في
شر عظيم وشقاء دائم فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال
ذرة شراً يره ولا يظلم ربك أحداً

تم تحريرها في يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٧ على يد العقيد الى
مولاه الرؤف محمد بن حسين بن محمد مخلوف العدوي المالكي الأزهرى
غفر الله له ولوالديه والمسلمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد رسول
الله وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرست

صحيفة

- ٢ الخطبة — معنى الزكاة
 ٤ حكمة مشروعية الزكاة
 ٧ هل في المال حق واجب سوى الزكاة
 ٩ أنواع الحقوق المطالبة في المال وترتيبها
 ١٣ فرض الزكاة
 ١٣ تنفيذ نظام الصدقات والقيام بوظيفة الحسبة
 ١٦ المطلب الأول في زكاة النقد الخالص
 ١٨ هل زكاة النقدين معاملة بالتمنية
 ١٩ تقدير النصاب بالريال والجنيه
 ١٩ المطلب الثاني في زكاة النقد المنعشوش والناقص
 ٢١ المطلب الثالث في زكاة الفلوس النحاسية
 ٢٥ شروط زكاة العرض
 ٢٨ افتراق حكم الأموال في الزكاة
 ٢٩ زكاة الخلي
 ٢٩ أصناف ما يجب فيه الزكاة اتفاقا وخلافا
 ٣١ المطلب الرابع في زكاة الكواغد وقطع الجلود ونحوهما
 ٣٣ فتوى أبي عبد الله سيدى محمد عايش في زكاة الكاعذ
 ٣٤ القيمة فيما أصله العرض ونقل إلى التعامل منظور فيها حالته الحاضرة
 ٣٥ المطلب الخامس في زكاة الأوراق المالية

(٤٨)

- ٣٦ تخرج زكاة الاوراق المالية على زكاة الدين المعروف عند الفقهاء
٤٠ تخرج زكاة الاوراق على زكاة الدين العرفي
٤١ تخرج زكاة الاوراق باعتبار المال المحفوظ بخزانة البنك
٤٢ تخرج زكاة الاوراق باعتبار قيمتها الوضعية
٤٣ معنى النقد لغة واصطلاحاً
٤٥ العقود المتأمل بها قديماً وحديثاً